TRANSPARENCY INTERNATIONAL
Defence & Security

GDI
Government Defence Integrity Index

COUNTRY OVERVIEW:

KUWAIT

مؤشر نزاهة الدفاع الحكومي (GDI):

يقيم مؤشر نزاهة الدفاع الحكومي (GDI) جودة الضوابط المؤسسية لإدارة مخاطر الفساد في مؤسسات الدفاع والأمن. يجمع فريق الخبراء لدينا أدلة من مجموعة واسعة من المصادر والمقابلات في 77 مجالًا، بهدف إجراء تقييم مفصل لسلامة مؤسسات الدفاع الوطني. يضع GDI المعيار للدعوة القائمة على الأدلة من TI-DS، وهو التقييم الرائد في العالم لمخاطر الفساد في المؤسسات الدفاعية.

المنهجية:

تم تقييم كل بلد عبر 77 سؤالًا، يتم توزيعها على أكثر من 200 من المؤشرات الأساسية التي تحدد نطاق الاستفسار. يعتمد الاستبيان على نموذجنا لفساد الدفاع، والذي يحدد خمس مجالات رئيسية لخطر الفساد:

1- المخاطر السياسية
2- مخاطرة مالية
3- مخاطر الموظفين
4- مخاطر العمليات
5- مخاطر المشتريات

يوفر نموذج تقييم الدرجات 5 مستويات من النقاط لكل مؤشر من 0-100، وتشير أعلى الدرجات إلى أفضل الممارسات في المنطقة. يتم تجميع درجات المؤشر باستخدام طريقة تجميع بسيطة (بدون ترجيح) لتحديد نقاط السؤال 77 ، ودرجات منطقة الخطر ، والنتيجة الكلية للبلاد.

يتم تعيين النتائج في نطاق من A إلى F ، والذي يهدف إلى إظهار مستوى مخاطر الفساد في مؤسسات وممارسات قطاع الدفاع .

نظرة عامة: دولة الكويت

إن المتغيرات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، وتفاقم التوترات بين دول الخليج وإيران، فضلا عن الخلاف الدبلوماسي بين بعض جيران الكويت وقطر، كل ذلك قد أثار اهتمامًا لدى الكويت لتحسين آليات مكافحة الفساد في هياكل الدولة.

وبرغم أن القدرات الدفاعية للكويت أقل من الدول الأخرى في المنطقة نظرا لأن وضعها الأمني الداخلي أكثر استقرارا نسبيا، إلا أنها مثل معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ **قطاع الدفاع فيها عرضة لخطر الفساد.**
ومع ذلك، في ظل تزايد العوامل المزعزعة للاستقرار على المستوى الإقليمي وزيادة السخط العام تجاه المؤسسات الحكومية، فقد أبدت القيادة الكويتية إرادة لتحسين سمعة المؤسسة الدفاعية من خلال تعزيز كفاءة ويقظة مسؤولي الدفاع، وتكثيف الجهود لرفع مستوى النزاهة.

إلا أن هذا الزخم الجديد لمكافحة الفساد ظل في أغلبه مسألة شكلية حتى الآن، حيث لا تزال مؤسسات الرقابة لا تملك نفوذًا كبيرًا لممارسة تدقيق فعال على القرارات وعمليات الاستحواذ التي يقوم بها قطاع الدفاع والتي هي أساسًا نتيجة تأثير سياسي.

إلا أنه أحيانا ما يناقش مسئولو الدفاع والمشرعون والعامة قضية استخدام الدولة لقدراتها الدفاعية، لكن نظرا لأن "التدخل في الأمور السياسية" محظور على منظمات المجتمع المدني بحكم القانون، فإن الرقابة المدنية على قطاع الدفاع محدودة.

ترتيب الدولة العربية في المؤشر:

	نتائج المؤشر 2020			نتائج المؤشر 2015		
	البلد	الدرجة	التقييم	الترتيب	البلد	التقييم
1	تونس	40	D	1	تونس	D
2	لبنان	30	E	2	الاردن	E
3	فلسطين	27	E	3	لبنان	E
4	الكويت	21	E	4	الامارات	E
5	الامارات	19	E	5	السعودية	E
6	الاردن	14	F	6	الكويت	F
7	قطر	12	F	7	المغرب	F
8	السعودية	11	F	8	البحرين	F
9	المغرب	10	F	9	عمان	F
10	عمان	9	F	10	الجزائر	F
11	الجزائر	8	F	11	مصر	F
12	مصر	6	F	12	قطر	F

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:
القضايا الإقليمية ونزاهة قطاع الدفاع

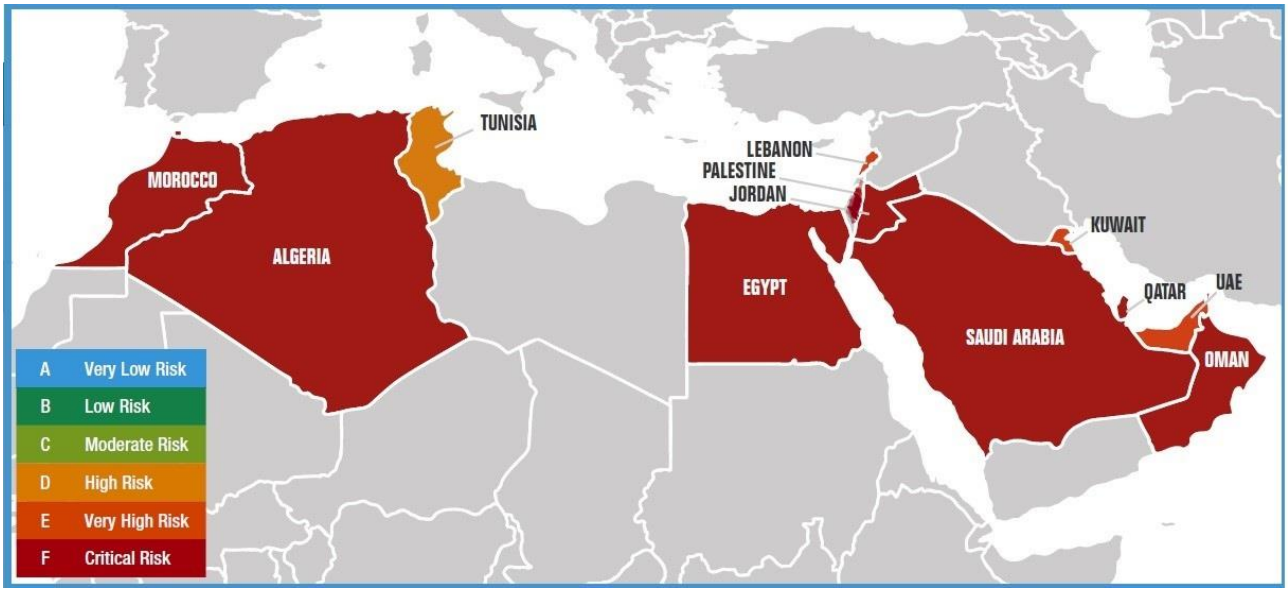

لا تزال قطاعات الدفاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه خطر الفساد، وفي الوقت نفسه تتواصل النزاعات المسلحة في سوريا وليبيا واليمن، بينما تستمر الاحتجاجات العامة ضد الفساد والسلطوية في عدد من البلدان، مما يعكس حالة من الهشاشة وانعدام الأمن.

وعلى الرغم من أن بعض الحكومات قد التزمت علنًا بتكثيف جهود مكافحة الفساد، لا تزال هناك فجوة بين التشريعات القائمة وتنفيذها عمليا.

توصف المؤسسات العسكرية في المنطقة بدرجة عالية من الاستثنائية، مما يؤدي إلى غياب الشفافية، واعاقة الجهات الرقابية عن التدقيق بفعالية في ميزانيات وسياسات قطاع الدفاع، في وقت يستمر فيه الإنفاق العسكري وواردات الأسلحة في الارتفاع، وتتزايد هذه المخاوف بفعل أنظمة الحكم الاستبدادية الموجودة في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتثبت الاحتجاجات والانتفاضات التي اندلعت في المنطقة بعد الربيع العربي في العام 2011 أن الفساد يمثل شكوى عامة ومستمرة، وأن الاستمرار في معاملة قطاع الدفاع كاستثناء وعدم تلبية توقعات الجماهير بتحقيق الشفافية والمساءلة قد يزيد من انعدام الثقة، ويؤدي إلى فقدان شرعية المؤسسات الدفاعية، وتسهيل محاولات التجنيد التي تقوم بها الجماعات المسلحة الخارجة عن الدولة. لذا، يعد من الأهمية بمكان أن تكشف حكومات المنطقة عن مزيد من المعلومات حول الإنفاق والاستراتيجية في مجال الدفاع، وأن تتخذ قرارات من شأنها أن تخدم المصلحة العامة، وتسد الثغرات التي تسمح بنمو الفساد، الأمر الذي بدوره يعزز الأمن الوطني والاستقرار.

هذا، وعلى الرغم من أن دولة الكويت تقف في الغالب كطرف محايد في النزاعات في دول الجوار، إلا أن خطر الفساد في قطاع الدفاع لديها قد يؤثر على مصداقية مؤسسات الدولة على المدى الطويل، ويؤثر على استقرارها الداخلي، من هنا يتعين على حكومة الكويت أن تفكر في الاستفادة من ذلك الزخم الناشئ في مكافحة الفساد لتشجيع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها في تحسين مستويات النزاهة والشفافية في المؤسسات الدفاعية في المنطقة.

أنواع المخاطر

المخاطر السياسية:

الدرجة:

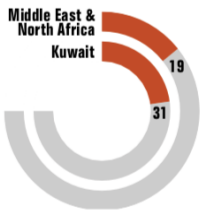

التحسن الرئيسي في السنوات الأخيرة الذي طرأ على تعزيز النزاهة في نظام الدفاع في الكويت بسبب توسع سلطة هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) المكلفة بالتحقيق في مزاعم الفساد في كافة المؤسسات الحكومية، وعلى الرغم من هذا التطور الذي كان محل ترحيب، إلا أن السياسات الدفاعية والمالية والإدارية في الكويت لا تزال غامضة للغاية، وبالمثل ، يفتقر البرلمان إلى الاستقلال الكامل عن السلطة التنفيذية، ، إذ أنه على الرغم من الحق في ممارسة الرقابة رسميا، لكن عمليا وواقعيا ينحصر دور البرلمان في الغالب في مراجعة ميزانية الدفاع والانفاق، دون التطرق إلى عملية صنع القرار.

مخاطر المالية :

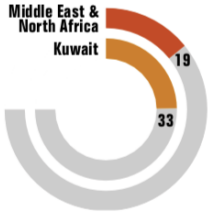

يتمثل أحد المخاطر المالية الرئيسية لقطاع الدفاع في الكويت في عدم وجود ميزانية مفصلة متاحة للبرلمان، مما يؤثر بشكل كبير على قدرته على إجراء رقابة فعالة.

حيث تعتبر الأنشطة التجارية غير المصرح بها أمرًا شائعًا في مؤسسة الدفاع، وغالبًا ما توجد في شكل صفقات شراء صغيرة النطاق، لا يتم مراعاة معايير تعارض المصالح بها بشكل كبير، وقد كانت إحدى علامات التحسن في ممارسة النزاهة في وزارة الدفاع هي انخفاض الإنفاق العسكري والأمني في المشروعات غير المحددة، لكنه لا يزال مرتفعا بشكل يدعو إلى القلق (50 % في 2018/2017).

مخاطر متعلقة بالتوظيف :

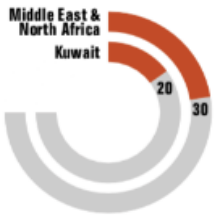

مع إنشاء (**نزاهة**) هيئة مكافحة الفساد، تم إحراز بعض التقدم لضمان مشاركة أفراد الدفاع في المعلومات المتعلقة بأموالهم الشخصية، ولتوفير دورات تدريبية لمكافحة الرشوة للعاملين، ومع ذلك، لا يوجد نظام شفاف للتعيين والترقية للإدارة المتوسطة والعليا للجيش، على الرغم من وجود مدونة قواعد السلوك، إلا أنها تذكر الرشوة فقط، مما يجعلها تفتقر إلى المصداقية. وعلى الرغم من أن الإبلاغ عن المخالفات مسموح به ويتم تشجيعه، إلا أنه عمليا يخشى أفراد الدفاع عن تبعات التبليغ عن حالات الفساد.

المخاطر المتعلقة بالعمليات:

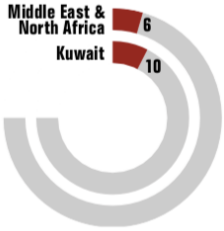

تتلقى القيادات العسكرية في الكويت تدريبات خارجية على قضايا الفساد، فضلا عن أنه تم الإقرار بضرورة أخذ الفساد في الاعتبار في التخطيط المسبق للعمليات، ومع ذلك، لا يتم تناول قضية الفساد في أية عقيدة عسكرية ولا في أي إجراء من إجراءات العمليات الموحدة، فلا يوجد أي دليل على حدوث تدريبات لمسؤولي الدفاع من المستوى المتوسط أو المبتدئين بشأن قضايا الفساد التي قد يواجهونها أثناء نشر القوات، إلى جانب ذلك، يتم توظيف المتعاقدين العسكريين من القطاع الخاص ويبدو أن عملهم غير منظم تماما.

المخاطر المتعلقة بالمشتريات:

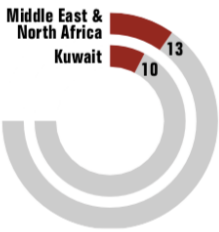

توجد عدة جهات لممارسة الرقابة على المشتريات الدفاعية؛ جهة تختص بالتدقيق الداخلي لوزارة الدفاع، بالإضافة إلى كل من ديوان المحاسبة والبرلمان، ومع ذلك يظل التدقيق في أمور المشتريات الدفاعية محدودا، بسبب تفشي التدخلات السياسية، مما يترك الكويت بدون آليات رقابية فعالة ومستقلة، فلا يتم إجراء معظم عمليات الشراء الدفاعية كمنافسة مفتوحة، كما أنها لا تخضع.

متطلبات لتحسين الشفافية والنزاهة في الكويت:

بالرغم من تحسن وضع دولة الكويت في مؤشر هذه السنة الى ان هناك العديد من التحديات التي تواجه دولة الكويت في مجال النزاهة ومكافحة الفساد في قطاع الدفاع، ويمكن اقتراح التركيز على محاور الإصلاح على أساس نتائج مؤشر النزاهة وفق التالي:

الرقابة:

تتمثل المهام الرقابية في هيئة مكافحة الفساد (نزاهة)، ودور المراجعة و / أو اللجان البرلمانية، لكن المؤسسات الدفاعية كانت معفاة من هذه الدرجة من التدقيق.
إن آليات الرقابة تزرع الثقة بأن الأنظمة لديها من المرونة والكفاءة ما يجعلها تواجه التحديات والمؤثرات، كما أن آليات الرقابة الجيدة تضمن أن تكون قرارات الدفاع الوطني المتعلقة بالعمليات، والميزانيات، وإدارة شؤون الأفراد، وعمليات شراء الأسلحة سليمة ومتوافقة مع الاحتياجات الاستراتيجية، وقادرة على ملاحظة المشكلات في مراحلها المبكرة، قبل أن تهدد تماسك مؤسسات الدفاع والأمن.

إذا تم منح آليات التدقيق استقلالية كافية لاختبار فعالية الضوابط المؤسسية لإدارة مخاطر فساد الدفاع، فإن ذلك سيساعد في ضمان أن تكون قرارات الدفاع والميزانية والاستحواذ ملبية للاحتياجات الاستراتيجية للكويت، ولكي ينجح البرلمان الكويتي في توفير مراجعة مستقلة لشؤون الدفاع، يجب على حكومة الكويت أن تنظر في تعزيز استقلالية لجنة الدفاع والشؤون الداخلية والامتناع عن إسقاط المطالب التشريعية.

الشفافية:

تسهل الشفافية عمل الحكومة، ليس فقط من خلال السماح لآليات الرقابة بالعمل بفعالية، ولكن أيضًا عن طريق خلق فرص لتنظيم العمليات لتحقيق تأثير أكبر وكفاءة أعلى، وغياب الشفافية يظهر في انعدام الثقة في الحكومة، حيث يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الشفافية بشأن القدرة العسكرية، والميزانيات الدفاعية، وعمليات الاستحواذ إلى زيادة خطر انتشار الأسلحة، الأمر الذي يخلق بدوره احتمالية عدم الاستقرار والضغط لزيادة الإنفاق الدفاعي، على الرغم من أن بعض تلك العناصر قد تحتاج إلى أن تظل سرية، إلا أن التعتيم يجب أن يظل استثناءًا وليس هو القاعدة.

يجب على وزارة الدفاع الكويتية نشر المعلومات الأساسية للجمهور حول قرارات الدفاع، وللحصول على معلومات حساسة للغاية يجب منح البرلمان أو الهيئات الخارجية الأخرى حق الوصول للمعلومة من أجل ممارسة الرقابة، بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنظيم تصنيف المعلومات الحساسة بمعايير محددة بوضوح ونشرها، كما يجب تقديم مبررات للنفقات المتوقعة.

التوظيف:

يعد الموظفون ذوو الثقة في المنشأة التي يعملون من أجلها هم العامل الأساسي في أداء القوات المسلحة ومؤسسات الدفاع والأمن، وتساعد أنظمة التوظيف والترقيات والأجور الفعالة في ضمان وجود قوة فعالة ذات كفاءة، وعلى العكس، فإن الافتقار إلى المعايير وإجراءات التشغيل وقواعد السلوك الموحدة، الى استنزاف كفاءة العمليات وتحفيز اساءة استخدام القدرات العسكرية لتحقيق مكاسب خاصة.

يجب على وزارة الدفاع في الكويت النظر في وضع إجراءات مكتوبة رسمية لإنشاء نظام مستقل وشفاف وموضوعي لتعيين وترقية الأفراد العسكريين على جميع المستويات، ويجب منع مسؤولي الدفاع من إدارة أعمال تجارية غير مصرح بها لأن هذا يشكل خطراً كبيراً على الأداء الفعال للقوات المسلحة، ويتعين على حكومة الكويت دعم التحقيقات واجراءات التقاضي المتعلقة بالفساد داخل مؤسسات الدفاع، وإتاحة نتائج التحقيقات للجمهور.

المشتريات:

المشتريات غير الفعالة أو التي يشوبها الفساد في قطاع الدفاع تهدر موارد الدولة بشكل كبير، ليس فقط لأنها واحدة من أكبر مجالات الإنفاق الحكومي، وإنما لأن استثناءات المشتريات الدفاعية يمكن أن تؤدي إلى عمليات شراء مبالغ فيها للأسلحة أو الذخيرة دون المستوى، مما يهدد سلامة الأفراد العسكريين في القتال، لذا من الضروري أن تتم مواءمة مشتريات الدفاع مع الاحتياجات العسكرية الخاضعة للرقابة من خلال منافسة مفتوحة قدر الإمكان، بدون تأثير لا داعي له من الوسطاء أو العملاء.

سوف تستفيد وزارة الدفاع في الكويت من نشر الإجراءات الرسمية المختصة بتحديد متطلبات الشراء، بناءً على الاحتياجات المحددة بشكل واضح، بالإضافة إلى ميزانية الدفاع السنوية التي تتضمن معلومات مفصلة عن النفقات، بما في ذلك عمليات الاستحواذ والتصرف في الأصول، حيث ينبغي عليها أيضا أن تنظر في المصادر الفردية للمشتريات وأن يظل ذلك في نطاق محدود وفي ظروف محددة وأن تضع إجراءات لضمان أن تميز الحكومة في اختيارها للموردين والمقاولين من الباطن على أساس نزاهتهم والتزامهم بالحد الأدنى من المعايير المحددة من قبل لجنة المناقصات العامة .

اشراك المجتمع المدني:

بالرغم من ان الفترة الأخيرة شهدت لقاء بين وزارة الدفاع الكويتية وجمعية الشفافية الكويتية وبالتنسيق مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وذلك لتدارس وضع دولة الكويت في المؤشر، الا ان المأمول من وزارة الدفاع الانفتاح أكثر على المجتمع المدني في تبادل الخبرات وكذلك تبني المقترحات الخاصة بالنزاهة مثل قوانين حظر تعارض المصالح وحرية تداول المعلومات ومدونات السلوك الوظيفي ومعايير اختيار القياديين.